الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/OES/2009/WG.1/WP.1
3 November 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق خبراء بشأن مستقبل التنمية:
الفرص والإنجازات الممكنة
بيروت، ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في الإسكوا من خلال التعاون والتكامل الإقليمي

د. ذكاء مخلص الخالدي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

مقدمة..... ١

الفصل

الجزء الأول- مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الإسكوا..... ٥

الجزء الثاني- التعاون والتكامل الإقليمي بين دول منطقة الإسكوا ١٢

الجزء الثالث- تقويم موجز لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية على دول منطقة الإسكوا ١٦

الجزء الرابع- الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة ودور التعاون والتكامل الإقليمي ١٨

الجزء الخامس- دور الإسكوا في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المقترحة لتعزيز قدرات النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء وفي مساندة جهود التعاون والتكامل الإقليمي ٢٠

قائمة الجداول

١- نسبة قطاعات مختارة إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الإسكوا بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠=١٠٠) للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ..... ٦

٢- أعلى وأدنى نسبة مساهمة لقطاعات مختارة في إجمالي الناتج المحلي لدول الإسكوا بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠=١٠٠) بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ ..... ٧

٣- نسبة صادرات المنتجات المعدنية Mineral Products إلى مجموع الصادرات السلعية لدول الإسكوا للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ..... ٨

٤- معدل نمو السكان السنوي للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٥ حسب الأقاليم..... ١٠

٥- توزيع سكان دول الإسكوا حسب آخر تعداد سكاني حسب الفئات العمرية (نسبة مئوية) ومقارنته بتوزيعها في العالم والدول المتقدمة والدول النامية عدا العربية ١٠

٦- معدلات البطالة في دول الإسكوا من عمر ١٥ وما فوق ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ ..... ١١

٧- نسب التجارة العربية البينية إلى مجموع التجارة الخارجية مع النفط وباستثناء النفط (بضمنها إعادة التصدير) للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ..... ١٣

مقدمة

من المعروف أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي قديم قِدم علم الاقتصاد؛ حيث انصب اهتمام الكتابات الاقتصادية منذ البداية على ضرورة تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة لزيادة معدلات نمو إنتاج المجتمع من السلع والخدمات والذي حصر فيما بعد بإجمالي الناتج المحلي أو القومي. أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر حداثة برز بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما ظهرت على المسرح العالمي مجموعة كبيرة من الدول التي نالت استقلالها السياسي حديثاً من الدول الاستعمارية الكبرى وكانت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متخلفة مقارنة بما كانت عليه الدول الصناعية المتقدمة من جهة، ومنظومة الدول الاشتراكية من جهة أخرى. وعُرفت التنمية على أنها عملية تغيير شاملة لهياكل اقتصادية واجتماعية قائمة غير مساندة لعملية النمو، إلى أخرى جديدة تجعل من استمرار النمو الاقتصادي أمراً ممكناً. وكانت الدول العربية ضمن مجموعة الدول النامية التي نالت استقلالها في فترة ما بين الحربين العالميتين أو في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبسبب فقر هذه المجموعة الجديدة من الدول، اعتبر نقص الموارد المالية العقبة الكأداء أمام عملية التنمية، ولا بد من توفير الموارد اللازمة لها حتى تصبح عملية التنمية ممكنة. وبذلك ظهرت أولى استراتيجيات تمويل التنمية وهي رفد الدول النامية بتدفقات مالية بشكل مساعدات وقروض لإنفاقها على المشاريع التنموية تقدمها لها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية. ولسنوات غير قليلة اعتبرت عدم كفاية هذه المساعدات والقروض السبب وراء فشل جهود التنمية في معظم الدول النامية. كما سببت شحة موارد هذه الدول من التحويل الخارجي إلى تطبيق استراتيجيات تنموية قائمة على تشجيع التصنيع لإحلال الواردات وتقييد الاستيراد وتقديم أنواع الدعم الحكومي للصناعات المحلية. وبذلك نشأت صناعات عديدة غير كفوءة وغير تنافسية قائمة على الدعم الحكومي وعلى الحمائية العالية. ثم جاءت الفورة النفطية الأولى في بداية سبعينيات القرن الماضي وتلتها الفورة الثانية في نهايتها عندما حصلت مجموعة من الدول النفطية، والتي كانت كلها تقريباً دول نامية، على تدفقات مالية فاقت حتى قدراتها على الإنفاق. وعلى الرغم من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته تلك الموارد لهذه المجموعة من الدول من خلال ارتفاع نفقاتها على برامج التعليم والصحة والبنية التحتية والتشغيل إلا أنها أخفقت في تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق خلق موارد تمويل ذاتية كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، وإنما زاد اعتمادها على موارد النفط وأصبحت مشاريعها التنموية أسيرة أسعار النفط وحجم الطلب الخارجي عليه.

وجعلت تجربة الدول النفطية المعنيين بقضايا التنمية يدركون أن وفرة الموارد المالية ضروريا ولكن ليس كافيا لتحقيق التنمية، ما لم توجد السياسات والبرامج الاقتصادية الملائمة. فوفرة الموارد المالية وغياب هذه السياسات، شجع حكومات الدول النفطية والدول التي استفادت من موارد النفط بشكل غير مباشر على تبني استراتيجية التحويل الخارجي الرخيص فاستثمرت في مشاريع غير كفوءة وزاد الإنفاق التبذيري على المستويين العام والخاص بحيث لم يكن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي فيها قائماً على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية وإنما على مقدار إنفاق الحكومة على التوظيف غير المنتج وعلى برامج زيادة الرفاهية الاجتماعية التي كانت تتوقف و/أو تتباطأ بانخفاض الموارد النفطية.

في مبادئ علم الاقتصاد يتحقق الاستهلاك بتوفر عنصرين هما: الرغبة في السلعة أو الخدمة والقدرة على الدفع. فإذا توفر العنصر الأول ولم يتوفر الثاني، لا يتحقق الاستهلاك وإنما تصبح الرغبة نوعاً من التمني الذي لا يتعامل معه علم الاقتصاد. وإذا توفرت القدرة على الدفع ولم تتوفر الرغبة في السلعة أو الخدمة لا يتحقق الاستهلاك أيضاً. ولو أردنا تطبيق نفس المبدأ على عملية التنمية ولكن مع بعض التوسع نقول أن وجود الإرادة السياسية لتحقيق التنمية والقدرة على دفع تكاليفها ليسا كافيين لكي تصبح التنمية عملية

حقيقية، وإنما من الضروري أن ترتبط الإرادة السياسية والقدرة على دفع التكاليف بتبني سياسات وبرامج وأدوات اقتصادية كفيلة بتوصيل القطر إلى النقطة التي يستطيع فيها الخروج من شرنقة التخلف.

إن انتقال القطر النامي من الوضع الحاضر وهي النقطة (أ) إلى المستقبل وهي النقطة (ب)، يتطلب توفر ثلاثة عناصر أساسية كلها ضرورية ولا يعتبر أي منها كافيا لوحده وهي:

١- تقويم دقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي في نقطة البداية أو نقطة الانطلاق (أ) وتبني أهداف محددة واقعية ومدروسة بشكل علمي لما يمكن تحقيقه خلال الفترة بين النقطتين (أ) و(ب).

٢- توفر إرادة سياسية قوية وملتزمة لتحقيق الوصول إلى النقطة (ب).

٣- تصميم السياسات والبرامج وحشد الإمكانات الفنية والمالية اللازمة للوصول إلى النقطة (ب) فيما يخص كل هدف من الأهداف.

إن كثرة الأهداف والمغالاة في حجمها أو تناقضها وتطبيق سياسات وبرامج غير ملائمة ومتناقضة في أغلب الأحيان يؤدي إلى تشتيت الموارد المالية والفنية وتبعثرها في مسالك لا تؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية.

إلى جانب المشاكل الداخلية التي واجهتها الدول النامية، وخاصة عدم قدرتها على اختيار السياسات والبرامج الملائمة، تعرضت جهود التنمية في العالم إلى مجموعة من التطورات الخارجية غير الملائمة من أهمها:

١- تفجر أزمة ديون الدول النامية في ثمانينات القرن الماضي وتراجع الاهتمام بالتنمية لصالح المطالبة بإصلاح اقتصادات الدول النامية من خلال خصخصة المشاريع الحكومية وتراجع حجم الإنفاق الحكومي وتشجيع اقتصاد السوق وترك التخطيط الاقتصادي. واستنفدت برامج صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصادات الدول النامية الكثير من جهود هذه الدول وإيراداتها المحدودة وسببت بالفعل تقليصا في الاهتمام بالتنمية خصوصا وان تلك البرامج كانت تدعو إلى حسر دور الدولة وتقليص مواردها والسماح بتوسيع اقتصاد السوق، في الوقت الذي لم يكن لدى العديد من الدول النامية مؤسسات ومُقومات نظام السوق الذي تعتبر إدارته أصعب بكثير من إدارة نظام التخطيط.

٢- صدور أول تقرير عن التنمية البشرية في العالم (١٩٩٠)، وبدأ دعوات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية إلى ضرورة اهتمام الدول النامية بالتنمية الاجتماعية عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم والصحة ورعاية الطفل وتمكين المرأة والحفاظ على البيئة وتقليص الفوارق في مستويات الدخل والتنمية الريفية على اعتبار أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وحدها لا تحقق التنمية البشرية تلقائياً. وزادت المطالبة بإعطاء أهمية أكبر للتنمية البشرية من تشوش الدول النامية في كيفية تحقيق تنمية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية متعددة لم تكن مستعدة لها مادياً وفنياً.

٣- أضافت متطلبات العولمة والمطالبة بتحرير أسواق السلع والخدمات بعد الانتهاء من جولة الأوروغواي في عام ١٩٩٤ وتأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، بُعداً جديداً إلى مشاكل الدول

النامية التي وجدت أن عليها اتخاذ مواقف قد لا تكون من مصلحة التنمية فيها. فالدول المتقدمة حاليا لم تَبن نهضتها الصناعية تحت ظروف حرية التجارة وإنما تحت ظروف حمائية عالية. وبعد الضغوط التي مارستها الدول المتقدمة على الدول النامية لكي تنهي جولة الأوروغواي بنجاح، وبعد التعهدات التي قدمتها لمساعدتها في جولة الدوحة، لا تزال مترددة في فتح أسواقها أمام سلع الدول النامية وفي رفع الدعم عن إنتاجها الزراعي. ثم جاءت فكرة عقد اتفاقات تجارة حرة بين دول وتكتلات متقدمة من جهة ودول نامية من جهة أخرى، تتم على الأغلب بضغوط سياسية، تجاوزت شروط بعضها شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٤- تفجر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية والتي كان مصدرها الولايات المتحدة بشكل خاص فأضافت همّا جديدا إلى هموم الدول النامية ومنها دول الإسكوا. وكانت أولى تأثيراتها على الدول النفطية الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي هبط إلى ٣٠ دولار للبرميل في أواخر العام الماضي بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق (١٤٧،٢ دولار) في تموز/يوليو ٢٠٠٨ نتيجة المضاربات عليه في الأسواق العالمية. كما تسببت الأزمة في خسائر كبيرة في استثمارات الدول النفطية في الدول المتقدمة. وتأثرت بعض المصارف في دول الإسكوا نتيجة معاملاتها الإقراضية مع المصارف التي تضررت أو انهارت في الولايات المتحدة وأوروبا. وتسبب الانخفاض السريع في أسعار النفط في اضطراب إيرادات النفط وإعادة النظر في خطط التنمية فيها كما أثرت سلبا على النشاط الاستثماري في القطاع العقاري. أما الدول غير النفطية فسببت الأزمة المالية انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي وانخفاض عوائد السياحة وانخفاض تحويلات عامليها في الخارج والاستغناء عن خدمات العديد منهم.

وبما أن الأبعاد الكاملة للأزمة العالمية الحالية لم تتوضح بعد وبالتالي لا يمكن تقويم كل آثارها خصوصا المتوسطة والطويلة الأمد، أصبح واضحا أن الدول التي تعتمد اقتصاداتها على التصدير كألمانيا والصين وبقية دول جنوب شرق آسيا بدأت تفكر جدياً باتباع سياسات لتشجيع الاستهلاك المحلي بعد أن بدأت منتجاتها تواجه عقبات في الأسواق الخارجية خصوصا في سوق الولايات المتحدة والتي أعلنت عن سياسات تشجع على استهلاك السلع الأمريكية أولاً. ومما لا شك فيه أن ممارسات من هذا النوع لن تكون من صالح نظام حرية التجارة متعدد الأطراف وستكون الدول النامية التي وعدت الكثير من تحرير تجارتها أول المتضررين.

من هذا الاستعراض السريع لمسيرة التنمية الاقتصادية والمشاكل الداخلية والخارجية التي أثرت سلباً عليها لا ينفي أن كل الدول العربية تقريباً وبالذات دول الإسكوا حققت طفرات كبيرة في مجالات التعليم والصحة وارتفاع مستوى دخل الفرد والبنى التحتية ولكن ولا واحدة منها تمكنت من كسر حلقة التخلف بطريقة تمكنت فيها من تنويع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد على مصدر رئيسي واحد للدخل والصادرات بحيث أصبحت في عداد الدول الصناعية الناشئة ونجحت في خلق موارد تمويل ذاتية. لذا فإن السؤال الذي تهدف هذه الورقة إلى طرحه هو: كيف يمكن استشراف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الإسكوا وهل يمكن للتكامل الاقتصادي أن يكون مساعداً في تحقيق هذه التنمية؛ وما هي السياسات والبرامج التي تحتاج أن تطبقها وكيف تستطيع الإسكوا أن تلعب دوراً في هذا المجال.

تتكون هذه الورقة من خمسة أجزاء هي:

الأول- مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الإسكوا؛

الثاني- التكامل والتعاون الإقليمي بين دول منطقة الإسكوا؛

الثالث- تقويم موجز لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية على دول منطقة الإسكوا؛

الرابع- الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة ودور التعاون والتكامل الإقليمي؛

الخامس- دور الإسكوا في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المقترحة لتعزيز قدرات النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة وفي تعزيز مستويات التعاون والتكامل فيما بينها.

الجزء الأول- مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الإسكوا

مثلت سبعينات القرن الماضي، عندما حدثت أول وثاني فورة نفطية، نقطة مفصلية في مسيرة اقتصادات دول منطقة الإسكوا التي بدأت ترتبط بمسيرة النفط العالمية في المقام الأول. وتحققت ثروات كبيرة للدول النفطية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، كما استفادت الدول الأعضاء التي لا تعتبر منتجاً رئيسياً للنفط مثل مصر والجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن وفلسطين واليمن من ارتفاع ثروات الدول النفطية من خلال تحويلات العاملين والاستثمارات المباشرة والودائع المصرفية والاستيرادات والسياحة والمعونات على أنواعها. ورغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بسبب الرخاء الذي جلبه النفط خلال فورتي النفط الأولى والثانية، لم تنجح الدول الرئيسية المنتجة للنفط ولا الدول الأخرى الأعضاء التي استفادت بطريقة غير مباشرة من تلك العوائد، في إحداث تغيرات هيكلية في اقتصاداتها وتقلل من اعتمادها على النفط. بل على العكس ظلت الأوضاع الاقتصادية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط والتي هي بدورها رهنا بمؤشرات خارجية المنشأ. وتظهر أرقام الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧ ارتباطاً وثيقاً بين نمو صادرات الدول العربية، والتي لا زالت نسبة النفط في بعضها تصل إلى أكثر من ٩٠ في المائة ونمو إجمالي الناتج المحلي بحيث سجل الارتفاع في الصادرات معدلات تفوق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي مما يعني ان العلاقة هي من الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي وليس العكس. وهذا يشير إلى ضعف بنيوي في الاقتصاد سببه ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية وتركز الصادرات في قطاعات محددة لا يرتبط نموها بشكل وثيق بنمو الاقتصاد المحلي. وتحولت هذه الدول بصورة متزايدة إلى الاعتماد على الاستيراد لسد حاجاتها المحلية من السلع والخدمات وتنمية القطاعات المصاحبة لزيادة الاستيراد. وتحقق الارتفاع في نصيب قطاع النفط وقطاعات مثل التشييد والكهرباء والاتصالات والنقل والخدمات المالية والتأمين وتجارة الجملة والمفرد والخدمات الأخرى على حساب الانخفاض في نصيب قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية بحيث شهدت اغلب الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية درجة كبيرة من التباطؤ أو الانكماش في قطاع التصنيع. وتعتبر بعض دول الإسكوا اقل تصنيعاً في العام ٢٠٠٧ عما كانت عليه في العام ١٩٧٠ خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار قاعدة التصنيع المتنوعة نسبياً في دول مثل مصر والجمهورية العربية السورية والعراق التي بدأتها في ستينيات القرن الماضي، عندما تبنت استراتيجيات التخطيط شبه المركزي والتأميم والتصنيع لإحلال الواردات مع سياسات دعم الإنتاج المحلي وتقييد الاستيراد[١].

وعند احتساب أهمية الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية وبقية قطاعات الاقتصاد إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لدول الإسكوا للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦، يبدو انخفاض نسبة الزراعة في ١٠ دول بما فيها دول زراعية مهمة مثل العراق والجمهورية العربية السورية واليمن. وانخفاض قطاع الصناعة التحويلية في ٦ دول وارتفاع مساهمة بقية القطاعات (وتشمل التشييد؛ والكهرباء؛ والماء والغاز؛ والمؤسسات المالية والتأمين؛ والخدمات العقارية؛ والخدمات الاجتماعية والشخصية؛ والنقل والتخزين والاتصالات؛ وتجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق؛ والخدمات الحكومية) في ١٠ دول من مجموع ١٣ دولة (الجدول ١).

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، الفصل الخامس.

الجدول ١- نسبة قطاعات مختارة إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الإسكوا بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠=١٠٠) للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦

الدولة	٢٠٠٣				٢٠٠٦			
	زراعة	تعدين	تحويلية	بقية القطاعات	زراعة	تعدين	تحويلية	بقية القطاعات
مملكة البحرين	٠،٦	٢٣،٠	١٢،٦	٦٣،٨	٠،١	١٥،٠	١٦،٢	٦٨،٧
مصر (بالأسعار الجارية)	١٤،٨	١٠،٩	١٧،٣	٥٧،٠	١٥،٦	١٤،٩	١٧،٦	٥١،٩
جمهورية العراق	١٤،٣	٥١،٥	٤،٦	٢٩،٦	١٢،٩	٤٠،٥	٢،٢	٤٤،٤
المملكة الأردنية الهاشمية	٤،١	٣،٠	١٧،٨	٧٥،١	٤،٠	٢،٢	١٩،٥	٧٤،٣
دولة الكويت	٠،٤	٤٢،٣	٨،١	٤٩،٢	٠،٣	٤١،٢	٧،٦	٥٠،٩
لبنان (بالأسعار الجارية)	٦،٦	–	١٤،٢	٧٩،٢	٧،٢	–	١١،٧	٨١،١
سلطنة عُمان	٢،٠	٤١،١	٨،٩	٤٨،٠	١،٧	٣٣،٠	٩،٣	٥٦،٠
فلسطين	٨،٦	–	١٣،٦	٧٧،٨	٩،٧	–	١٢،٩	٧٧،٤
دولة قطر	٠،٣	٥٧،٧	٦،٦	٣٥،٤	٠،٢	٥٠،٠	٥،٧	٤٤،١
المملكة العربية السعودية	٥،٦	٢٩،٥	١١،٥	٥٣،٤	٥،١	٢٨،٩	١٢،٢	٥٣،٨
الجمهورية العربية السورية	٢٦،٠	٢٠،٧	٧،٦	٤٥،٧	٢٢،٩	١٣،٥	٧،٤	٥٦،٢
الإمارات العربية المتحدة	٣،٠	٣٠،٨	١٣،١	٥٣،١	٢،٠	٢٦،٤	١٥،٦	٥٦،٠
الجمهورية اليمنية	١٣،٠	٣١،١	٥،١	٥٠،٨	١٢،٢	٢٣،٠	٥،٢	٥٩،٦

المصدر: دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة ٢٨، ٢٠٠٩.

وعند احتساب أدنى وأعلى نسبة مساهمة لكل قطاع من القطاعات المذكورة أعلاه والدولة التي سجلته بين مجموعتي دول الإسكوا النفطية الرئيسية والدول غير النفطية بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ تبين أن أعلى أدنى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي انخفضت بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ على مستوى الدول النفطية الرئيسية وعلى مستوى دول الإسكوا الأخرى. فعلى مستوى المجموعة الأولى انخفضت أدنى نسبة من ٠،٣ في المائة (قطر) إلى ٠،١ (البحرين). أما أعلى نسبة فانخفضت هي الأخرى من ٥،٦ إلى ٥،١ (المملكة العربية السعودية).

أما على مستوى دول الإسكوا الأخرى فكانت الأردن والجمهورية العربية السورية هما نفس البلدين اللذين سجلا أدنى وأعلى نسبة بين السنتين. فانخفضت أدنى نسبة من ٤،١ في المائة إلى ٤ في المائة (الأردن) وانخفضت أعلى نسبة من ٢٦ في المائة إلى ٢٢،٩ في المائة (الجمهورية العربية السورية).

أما أعلى مستوى الصناعة التحويلية فقد انخفضت أدنى نسبة للدول النفطية بين السنتين من ٦،٦ في المائة إلى ٥،٧ في المائة (قطر). بينما ارتفعت أدنى نسبة لدول الإسكوا الأخرى بشكل بسيط. كما ارتفعت أعلى نسبة مساهمة بين الدول النفطية الرئيسة ودول الإسكوا الأخرى بين السنتين.

وعلى مستوى التعدين انخفضت أعلى وأدنى نسبة سجلتها الدول النفطية الرئيسية ودول الإسكوا الأخرى على حد سواء. وعلى مستوى بقية القطاعات ارتفعت أعلى وأدنى نسبة سجلتها الدول الأعضاء على مستوى المجموعتين (الجدول ٢).

الجدول ٢- أعلى وأدنى نسبة مساهمة لقطاعات مختارة في إجمالي الناتج المحلي لدول الإسكوا بالأسعار الثابتة (٢٠٠٠=١٠٠) بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦

	٢٠٠٣	٢٠٠٦
زراعة		
- الدول النفطية الرئيسية	٠،٣ قطر - ٥،٦ (السعودية)	٠،١ (البحرين) - ٥،١ (السعودية)
- دول الإسكوا الأخرى	٤،١ (الأردن) - ٢٦،٠ (الأردن)	٤،٠ (الأردن) - ٢٢،٩ (سوريا)
صناعة تحويلية		
- الدول النفطية الرئيسية	٦،٦ (قطر) - ١٣،١ (الإمارات)	٥،٧ (قطر) - ١٦،٢ (البحرين)
- دول الإسكوا الأخرى	٥،١ (اليمن) - ١٧،٨ (الأردن)	٥،٢ (اليمن) - ١٩،٥ (الأردن)
تعدين		
- الدول النفطية الرئيسية	٢٣،٠ (البحرين) - ٥٧،٧ (قطر)	١٥،٠ (البحرين) - ٥٠،٠ (قطر)
- دول الإسكوا الأخرى	٣،٠ (الأردن) - ٢٠،٧ (سوريا)	٢،٢ (الأردن) - ١٣،٥ (سوريا)
بقية القطاعات		
- الدول النفطية الرئيسية	٣٥،٤ (قطر) - ٦٣،٨ (البحرين)	٥٠،٩ (الكويت) - ٦٨،٧ (البحرين)
- دول الإسكوا الأخرى	٤٥،٧ (سوريا) - ٧٩،٢ (لبنان)	٥١،٩ (مصر) - ٨١،١ (لبنان)

المصدر: الأرقام محتسبة من الجدول ٤.

ولا بد من الإشارة ان معظم دول مجلس التعاون الخليجي حققت حركة تصنيعية قوية في الفترة الأخيرة خصوصاً المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان بسبب التنامي السريع في القيمة المضافة للصناعات البتروكمياوية كما ان معظمها بدأ بتطبيق استراتيجية مختلفة عن تلك التي اتبعها في أعقاب الفورتين النفطيتين الأولى والثانية. فبدل التركيز على الاستيراد والاستهلاك اهتمت هذه الدول بالاستثمار المحلي في مجالات العقارات والنقل والاتصالات والبنية التحتية. مع ذلك لا زالت نسبة المنتجات المعدنية إلى مجموع الصادرات السلعية لدول المنطقة (باستثناء الدول التي لا تنتج أي نفط مثل الأردن ولبنان وفلسطين) تتجاوز الـ٩٠ في المائة في الدول النفطية الرئيسية كالكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وشهدت نفس النسبة ارتفاعات متواصلة في اقتصاد أكثر تنوعاً مثل مصر لتبلغ حوالي ٥٩ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦. وبلغت في اليمن ٩١،٧ في المائة بعد ان وصلت إلى الـ ٩٥ في المائة في ٢٠٠٥. أما الجمهورية العربية السورية فانخفضت صادراتها النفطية بشكل دراماتيكي من ٧١،٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٦ بسبب نضوب جزء كبير من مصادرها النفطية (الجدول ٣).

الجدول ٣- نسبة صادرات المنتجات المعدنية Mineral Products إلى مجموع الصادرات السلعية لدول الإسكوا للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦

الدولة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مملكة البحرين	٧٤،٣	٧٦،٢	٧٧،٩	٨٠،٣
جمهورية مصر العربية	٤٧،٧	٤٨،٩	٥٥،٩	٥٨،٩
المملكة الأردنية الهاشمية	٦،١	٦،٥	٤،٨	٤،٤
دولة الكويت	٩١،٨	٩٣،٢	-	٩٤،٩
الجمهورية اللبنانية	٤،٢	٦،٢	٦،٧	٣،٧
سلطنة عُمان	٨٠،٨	٨٢،٢	٨٤،٩	٩٥،٠
دولة قطر	٩١،١	٨٦،٦	٨٨،٩	٨٩،٨
المملكة العربية السعودية	٨٨،٤	٨٨،٠	٨٩،٦	-
الجمهورية العربية السورية	٧١،٤	٦٨،٥	٥٠،٧	٤١،٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	٦٤،٨	٦٣،١	٦٤،٥	٦٨،٨
الجمهورية اليمنية	-	٩٤،١	٩٤،٩	٩١،٧

المصدر: نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ١٧، ٢٠٠٨.

كما غدت آثار التدفقات المالية إلى الدول العربية غير النفطية اقل وقعاً من السابق بسبب اتباع دول مجلس التعاون الخليجي لاستراتيجيات توطين الوظائف والاستعاضة عن بعض العمالة العربية الوافدة بعمالة آسيوية اقل كلفة. كما توقفت معظم الدول النفطية عن تزويد نفطها إلى الدول العربية غير النفطية بأسعار خاصة مما جعل الأخيرة تتحمل كلفاً عالية للطاقة جراء ارتفاع أسعار النفط المستورد.

مع ذلك سيبقى النفط قوة الدفع الرئيسية للتنمية في الدول العربية على الأقل في المستقبل المنظور.

وفي مجال التنمية الاجتماعية اهتمت الدول العربية منذ نيلها لاستقلالها السياسي بالخدمات الصحية والتعليمية بسبب المستوى المنخفض جدا لهذه الخدمات حيث كانت نسبة الأمية وانعدام الرعاية الصحية بين مجموع السكان مرتفعة بشكل كبير. وبدأت الحكومات بتقديم هذه الخدمات حتى قبل البدء بتطبيق التنمية الاقتصادية. ولم يكن الاهتمام بالصحة والتعليم منذ البداية جزءا من سياسات اجتماعية متجانسة ولا مرتبطا مع أهداف التنمية الاقتصادية وإنما هدف إلى تحسين واقع معين بدون التفكير بمردوداته. وقبل الفورة النفطية في سبعينات القرن الماضي عانت الخدمات الصحية والتعليمية من نقص الموارد مما تسبب في اقتصارها على العاصمة ومراكز المدن الكبيرة خصوصا في غياب مفهوم التنمية المتوازنة جغرافياً.

وفي أعقاب الفورتيين النفطيتين الأولى والثانية، استحوذ الإنفاق على التعليم والصحة جزءاً لا يستهان به من ميزانيات دول الإسكوا النفطية والدول الأعضاء التي استفادت من موارد النفط بشكل غير مباشر. وقامت بعض الدول بالإنفاق بسخاء على كافة أنواع التعليم بما فيه محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي والتعليم العالي داخل بلدانها وفي الخارج. كما بدأ نطاق هذه الخدمات يصل إلى الريف والمدن غير الكبيرة. ولكن بسبب ارتفاع كلف التعليم وطول مدة حضانته، كان الإنفاق عليه من أولى الفقرات التي عانت من تقلب أسعار النفط وتدهورها. واستمر الإنفاق على التعليم والصحة لا يتم وفق سياسات اجتماعية متجانسة ولا مرتبطا بالتنمية الاقتصادية وإنما كان هدفاً بحد ذاته. لذلك سبب الارتفاع في مستويات التعليم تزايد نسبة المتعلمين الذين لا يجدون فرص عمل كما زاد اعتماد الأفراد على الدولة لتوفير هذه الخدمات.

وفي تسعينات القرن الماضي وبعد صدور أول تقرير عن التنمية البشرية وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية ذات العلاقة وصدور توصيات ألزمت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عاودت دول الإسكوا من اهتمامها بالتنمية الاجتماعية والتي تجاوزت التعليم والصحة هذه المرة لتشمل تمكين المرأة والحريات السياسية والحفاظ على البيئة ومحاربة الفقر وتنمية الريف. ورغم الانجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المجال إلا أن هناك قصوراً واضحاً في رؤية الدول إلى التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية. كما لا زال الجدل قائماً حول من يأتي أولاً.

ويمكن تحديد ثلاث نقاط قصور أساسية تتمثل في:

١- كيفية اختيار أولويات التنمية الاجتماعية إذ لا يمكن الإنفاق على كل أنواع التعليم والصحة في نفس الوقت بسبب كلفتها العالية واختلاف مردودها والبعد الزمني للمردود. ولا بد للدولة ان تقرر على أسس علمية لمن تعطي أولوياتها: للتعليم الأساسي أم للتعليم العالي والتخصصي أم لمحو الأمية أم للتعليم المهني. وهذه نقطة قصور كبيرة لا زالت تعاني منها دول الإسكوا حالها حال العديد من الدول النامية.

٢- عدم الربط بين التعليم وفرص العمل. وقد أثبتت تجارب الدول الأخرى بما فيها دول متقدمة ان الإنفاق على التعليم المهني، والذي يستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هو أكثر أنواع التعليم كفاءة لأغراض التنمية الاجتماعية بسبب قصر مدته الزمنية وارتفاع ارتباطه بتحقيق الدخل. حيث وجد ان المزارع الذي يتلقى تدريباً مهنياً بكيفية زيادة إنتاجه وتحسين نوعيته، وتوفر له وسائل إنتاج متقدمة تكنولوجيا يزيد بسرعة من إنتاجه الزراعي وبالتالي من دخله ويصبح بعدها في وضع يمكنه من الإنفاق على تعليم أولاده ورعايتهم الصحية.

٣- فقدان التوازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها. كما ذكر أول تقرير للتنمية البشرية صدر في عام ١٩٩٠، أن التنمية البشرية لا تعني فقط بتكوين وتشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة ومستوى المعرفة وإنما تعني أيضاً بالانتفاع من هذه القدرات سواء في العمل أو التمتع بأوقات الفراغ والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وإذا لم تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها فسيكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط. وهو ما تشهده معظم دول الإسكوا اليوم حيث يتعلم الشباب ثم يعجز عن إيجاد فرص عمل أو المشاركة في الحياة العامة فيضطر إلى الهجرة وأحياناً إلى الانحراف.

ورغم الانخفاض الذي سجلته خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، لا زالت معدلات نمو السكان المرتفعة في دول الإسكوا، إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها وتحد من قدراتها للوصول إلى تركيبة سكانية مواتية للتنمية من حيث الحجم والهيكل العمري. ويشير (الجدول ٤) إلى أن معدل نمو السكان في الدول العربية كان الأعلى في العالم طيلة الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ والأكثر منها فقط كانت بلدان الإسكوا. فبالنسبة للأخيرة ارتفع معدل النمو السنوي من ٢،٨٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٢،٩٦ في المائة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. ولكنه انخفض إلى ٢،٧٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نتيجة لإتباع بعض دول الإسكوا مثل مصر والجمهورية العربية السورية والأردن والمملكة العربية السعودية والبحرين سياسات خاصة في مجال تنظيم الأسرة وسياسات الهجرة للوصول إلى معدلات مقبولة للسكان. ورغم الانخفاض الذي سجله نمو السكان في الفترة الأخيرة فقد ظل أعلى من معدلات النمو في بقية البلدان العربية (٢،٤٩ في المائة)، وأقل البلدان نمواً (١،٨٣ في المائة)، والبلدان المتقدمة (٠،٣٦ في المائة) والعالم (١،٢٤ في المائة). ويسهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية على الموارد المحدودة وارتفاع الطلب على الخدمات العامة مما يشكل عبئاً متزايداً على تنمية الاقتصاد وينعكس سلباً على قدراته التنافسية.

الجدول ٤- معدل نمو السكان السنوي للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٥ حسب الأقاليم

	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
العالم	١،٥٤	١،٣٧	١،٢٤
البلدان المتقدمة[أ]	٠،٤٥	٠،٣٢	٠،٣٦
أقل البلدان نمواً[ب]	١،٤٤	١،٦٣	١،٨٣
البلدان العربية	٢،٤٤	٢،٦٧	٢،٤٩
بلدان الإسكوا	٢،٨٤	٢،٩٦	٢،٧٦

المصدر: نشرة إحصاءات السكان للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للعام ٢٠٠٨.

(أ) تشمل البلدان المتقدمة، أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاند واليابان.
(ب) تشمل البلدان الأقل نمواً بقية دول العالم ما عدا المذكورة أعلاه.

ولا يتمثل التحدي السكاني لاقتصادات دول الإسكوا في معدلات النمو السنوية العالية فقط، وإنما في التوزيع العمري للسكان. حيث تراوحت نسبة الأطفال ما بين صفر-١٤ سنة ما بين ١٩،٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة وحوالي ٤٥ في المائة في اليمن والعراق والسودان؛ وتجاوزت الـ ٣٥ في المائة في مصر والأردن وفلسطين والجمهورية العربية السورية. أما في دول الخليج فتراوحت ما بين ٢٥ في المائة في الكويت و٣٤،٣ في المائة في المملكة العربية السعودية مقابل معدلات بلغت ٢٨،٣ في المائة على مستوى العالم و١٧ في المائة في الدول المتقدمة و٣١ في المائة في الدول النامية في عام ٢٠٠٥. ويؤشر المعدل المرتفع لهذه الفئة العمرية من السكان إلى معدلات الإعالة المرتفعة والحاجة إلى التوسع في خدمات الرعاية الصحية للأطفال والأمهات وبرامج التعليم وتنشئة ورعاية الشباب. أما نسبة السكان في سن العمل، ١٥-٥٩ سنة، فتراوحت ما بين حوالي ٥٠ في المائة في العراق والسودان واليمن إلى نسب وصلت إلى ٧٥ في المائة، و٧٩ في المائة في قطر والإمارات العربية المتحدة. مقابل (٦٤،٤ في المائة) على مستوى العالم و(٦٧،٨٠ في المائة) على مستوى الدول المتقدمة و(٦٣،٦ في المائة) على مستوى الدول النامية (الجدول ٥).

الجدول ٥- توزيع سكان دول الإسكوا حسب آخر تعداد سكاني حسب الفئات العمرية (نسبة مئوية) ومقارنته بتوزيعها في العالم والدول المتقدمة والدول النامية عدا العربية

الدولة	سنة التعداد	صفر-١٤	١٥-٥٩	٦٠+	المجموع
مملكة البحرين	٢٠٠١	٢٧،٩	٦٨،١	٤،٠	١٠٠
جمهورية مصر العربية	٢٠٠٦	٣٧،٧	٥٦،٥	٥،٨	١٠٠
جمهورية العراق	١٩٩٧	٤٤،٩	٥٠،٤	٤،٧	١٠٠
المملكة الأردنية الهاشمية	٢٠٠٤	٣٧،٣	٥٧،٥	٥،٢	١٠٠
دولة الكويت	٢٠٠٥	٢٥،٠	٧٢،١	٢،٩	١٠٠
سلطنة عُمان	٢٠٠٣	٣٣،٨	٦٢،١	٤،١	١٠٠
فلسطين	٢٠٠٧	٤٣،٤	٥٢،٣	٤،٣	١٠٠
دولة قطر	٢٠٠٤	٢٢،٥	٧٥،١	٢،٤	١٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٤	٣٤،٣	٦١،٥	٤،٢	١٠٠
جمهورية السودان	١٩٩٣	٤٤،٨	٤٩،٨	٥،٤	١٠٠
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٤	٣٩،٢	٥٥،٩	٤،٩	١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٥	١٩،٥	٧٩،٠	١،٥	١٠٠
الجمهورية اليمنية	٢٠٠٤	٤٥،٠	٤٩،٩	٥،١	١٠٠
العالم	٢٠٠٥	٢٨،٣	٦٤،٤	٧،٣	
الدول المتقدمة	٢٠٠٥	١٧،٠	٦٧،٧	١٥،٣	
الدول النامية عدا الدول العربية	٢٠٠٥	٣٠،٩	٦٣،٦	٥،٥	

المصدر: نشرة السكان الإحصائية لدول الإسكوا للعام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من انخفاض نسب هذه الفئة العمرية في دول الإسكوا مقارنة ببقية العالم، لم تستطع سياسات التشغيل وفرص العمالة المتوفرة من استيعابهم مما يشرح أسباب البطالة المرتفعة بين الشباب. حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من عمر ١٥ فما فوق بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٧ (أو أية سنة بديلة) في ثلاث دول هي الكويت من ٠،٨ في المائة إلى ١،٣ في المائة، والمملكة العربية السعودية من ٤،٦ في المائة إلى ٦،٩ في المائة (مواطنون فقط). واليمن من ١١،٥ في المائة إلى ١٦،١ في المائة. وانخفضت بشكل ملحوظ في الجمهورية العربية السورية من ١١،٦ في المائة إلى ٨،٢ في المائة وفي البحرين بمقدار النصف من ٥،٢ في المائة إلى ٢،٦ في المائة. بينما انخفضت قليلاً في مصر والأردن ولبنان وظلت الأعلى في العراق حيث بلغت ٢٨،١ في المائة (الجدول ٦).

الجدول ٦- معدلات البطالة في دول الإسكوا من عمر ١٥ وما فوق ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٧
مملكة البحرين	٥،٢	٢،٦
جمهورية مصر العربية	٩،١	٩،٠
جمهورية العراق	-	٢٨،١
المملكة الأردنية الهاشمية	١٤،٧	١٣،١
دولة الكويت	٠،٨	١،٣ (٢٠٠٦)
الجمهورية اللبنانية	٨،٤ (١٩٩٧)	٧،٩ (٢٠٠٤)
فلسطين[أ]	٢٥،٥	٢٣،٦ (٢٠٠٦)
دولة قطر	٣،٩	٠،٥
المملكة العربية السعودية	٤،٦	٦،٩ (٢٠٠٥)
الجمهورية العربية السورية	١١،٦	٨،٢ (٢٠٠٦)
جمهورية السودان	١٨،٠	١٧،٣ (٢٠٠٦)
دولة الإمارات العربية المتحدة[ب]	-	٣،٠ (٢٠٠٤)
الجمهورية اليمنية	١١،٥ (١٩٩٩)	١٦،١ (٢٠٠٦)

المصدر: النشرة الإحصائية عن السكان في الإسكوا ٢٠٠٨ والتقرير العربي الموحد ٢٠٠٨.

(أ) أرقام فلسطين تغطي الحد العمري ١٠ فما فوق.
(ب) دول الخليج تشمل مواطنون فقط.

إلى جانب مشكلة التركيب العمري للسكان لا زالت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن تمثل تحدياً كبيراً لعملية التنمية في دول الإسكوا سببه بشكل كبير غياب التنمية المتوازنة جغرافياً وانخفاض الاهتمام بالزراعة. وكانت النتيجة قلة فرص العمل وضعف مستوى الخدمات العامة من بنية تحتية وخدمات صحية وتعليمية مما دفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن وزيادة الضغط على الخدمات العامة فيها والاكتظاظ السكاني وارتفاع معدلات الفقر وتنامي الإسكان العشوائي حول المدن وتدني نوعية الحياة فيها.

الجزء الثاني- التعاون والتكامل الإقليمي بين دول منطقة الإسكوا

كانت التجارة أول منهج لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛ وكانت البداية في تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥) عندما حُددت التجارة ضمن وسائل أخرى لتعزيز التعاون العربي. وتم التأكيد على نفس المنهج وتعزيزه فيما بعد في مبادرات مثل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٩٥٠)، واتفاقية تسهيل التجارة والترانزيت (١٩٥٣)، واتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٦٤).

وبسبب الفورة النفطية، شهدت فترة السبعينات العديد من المشاريع العربية المشتركة ساعدت على تأسيسها التدفقات النفطية الكبيرة بينما شهدت فترة الثمانينات عودة إلى منهج التجارة. ففي العام ١٩٨١ تم التوقيع على اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة بين الدول العربية بهدف تحرير التجارة الكامل بين الدول العربية والوصول إلى حد أدنى من الحمائية تجاه المنتجات العربية. كما تأسس في نفس العام مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون العربي الذي لم يستمر طويلاً.

ومَثّل الانتهاء من جولة الأوروغواي ثم تأسيس اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحدياً غير مسبوق لاقتصادات الدول العربية وتنظيماتها التكاملية. واعتبر أن تحرير التجارة العالمية سيعرض إنتاج الدول العربية من السلع والخدمات إلى منافسة قوية داخل أسواقها المحلية وفي أسواق الدول العربية الأخرى، لذلك برز الاهتمام مجدداً بمنهج التجارة وضرورة تأسيس تكتل تجاري كبير يجمع كل الدول العربية. وكانت أول مبادرة في هذا الشأن اقتراح مصر في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (١٩٩٥) تأسيس "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" من خلال تبني برنامج تنفيذي لاتفاقية عام ١٩٨١ حول تسهيل وتطوير التجارة بين البلدان العربية.

وخلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، تم الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية اخذ الخطوات اللازمة لتأسيس "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" بموجب برنامج عمل محدد وجدول زمني يتم الاتفاق عليه.

ونص البرنامج التنفيذي في فقرته الرابعة على تطبيق تخفيض سنوي متساوي على معدلات الضريبية الجمركية يبدأ في العام ١٩٩٨/١/١ وينتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١، ولكن تم تقليص الفترة فيما بعد بمقدار سنتين لينتهي التخفيض في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

ومن أهم التطورات الآنية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ على مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية على أسس تفضيلية والتي سبق ووافقت عليها اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية وتشمل قواعد تفصيلية خاصة بالسلع الزراعية وأخرى خاصة بالسلع الصناعية. وهي المجموعة الثانية من السلع التي يتم التوافق على قواعد منشأ تفصيلية بشأنها. وتم تطبيق القرار اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠٨. على أن يستمر العمل بأي من قواعد المنشأ التفصيلية أو القاعدة العامة (ألا تقل القيمة المضافة المحلية عن ٤٠ في المائة من قيمة المنتج) على السلع الصناعية ونصف المصنعة التي لم يتم الإنفاق على قواعد منشأها.

وعلي صعيد تحرير تجارة الخدمات العربية البينية فما زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جارية بشأنها. وقد جرت عدة جولات من المفاوضات حول جداول الالتزامات التي تقدمت بها إحدى عشرة دولة عربية.

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فطمح إلى أكثر من منطقة تجارة حرة وأسس إتحاداً جمركياً في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ثم سوق مشتركة في ٢٠٠٧، وتسعى أربع دول منه إلى تأسيس وحدة نقدية في عام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من هذه التطورات في نصوص اتفاقيات التكامل الإقليمي العربي حيث تعتبر التجارة المنهج الأول فيها لا زالت التجارة العربية البينية، ومنها التجارة بين دول الإسكوا، واطئة نسبياً إلى مجموع تجارتها الخارجية. حيث بلغت هذه النسبة معدل ٩،٣ في المائة طيلة السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٣. وارتفعت في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠،٨ في المائة ثم إلى ١١،٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. وباستثناء النفط ترتفع هذه النسب من ١٣،٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٨،٠ في المائة عام ٢٠٠٦. أما التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي فبلغت ٥،٨ في المائة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦[٢].

الجدول ٧- نسب التجارة العربية البينية إلى مجموع التجارة الخارجية مع النفط وباستثناء النفط (بضمنها إعادة التصدير) للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مع النفط	٩،٠	٨،٣	٩،٧	٩،٧	٩،٢	١٠،٨	١١،٢	١١،٣
باستثناء النفط	١٣،٧	١٤،٨	١٤،٢	١٤،٢	١٣،٥	١٥،٨	١٧،٦	١٨،٠

المصدر: الاستعراض السنوي لتطور العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٧ (الجدول ١٥). من منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا E/ESCWA/GRID/2007/14.

يعتبر ضعف التجارة العربية البينية موضوع قديم جديد حيث شخص العديد من المراقبين والباحثين والمعنيين أسباب ضعف التجارة العربية البينية وأعطوا حلولاً لها، إلا أن هذه الحلول لم تأخذ مكانها إلى التنفيذ. ولأجل التعويض عن ضعف منهج التجارة، سعت الدول العربية وبمساعدة منظمات إقليمية ودولية إلى تشجيع المنهج القطاعي للتكامل الإقليمي. فتحت مظلة الإسكوا تم التوقيع في مجال النقل على اتفاقية الطرق الدولية لدول المشرق العربي (٢٠٠٣) والاتفاقية الدولية للسكك الحديدية لدول المشرق العربي (٢٠٠٥)، ومذكرة التفاهم للتعاون في مجال النقل البحري لدول المشرق العربي (٢٠٠٦). وكما كانت الإسكوا في مقدمة المنظمات الإقليمية التي دعمت التكامل الإقليمي في مجال الطاقة مثل شبكات الربط الكهربائي بين الدول العربية وشبكات أنابيب نقل الغاز الطبيعي من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك في الدول العربية. وفي مجال المياه حصل بعض التقدم في تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مصادر المياه وبالذات على مستويين: الأول، تبادل الخبرات والتعاون الفني في إدارة مصادر المياه المشتركة؛ والثاني، التعاون الفني والمؤسسي إلى جانب التوصل إلى اتفاقيات بخصوص تحديد وإدارة مصادر المياه السطحية والجوفية المشتركة. كما تبنى مجلس وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT العرب في اجتماعهم في دمشق (٢٠٠٧)، الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تهدف

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

إلى بناء مجتمع معلومات عربي متكامل من خلال تكثيف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق صناعة عربية ملائمة لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام للدول العربية[٣].

وفي ظل تبني دول الإسكوا لنظام التجارة العالمي متعدد الأطراف بعد إن انتمت الغالبية منها لمنظمة التجارة العالمية والأخرى في طريقها إلى الانضمام، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا يمكن أن يفعل التكامل الإقليمي لدول الإسكوا ولماذا يمكن أن يكون تنظيم إقليمي عربي، يتطابق في بنوده مع شروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتكتلات الإقليمية ويتم الالتزام به بشكل جدي، ضرورة وليس اختياراً لمواجهة التغيرات الإقليمية والدولية؟

إن التكامل الإقليمي العربي إذا ما التزم به بشكل جدي سيحقق العديد من المزايا والفوائد لدول المنطقة وهي:

١- تخفيف التوتر السياسي بين الدول الأعضاء لأن التكتل الإقليمي يزيد من تداخل مصالحهم الاقتصادية والتجارية. ومن المعروف ان الاتحاد الأوروبي تم تشكيله لتخفيف التوتر والعداء بين الدول الأعضاء والذي أدى إلى حربين عالميتين في النصف الأول من القرن الماضي.

٢- خلق أسلوب جماعي أكثر قوة من الأسلوب الفردي في أية مفاوضات تجارية أو اقتصادية قادمة مع منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية الأخرى.

٣- زيادة حجم التجارة العربية البينية من دون الإضرار بمصالح استهلاك شعوب دول المنطقة من خلال تحويل التجارة؛ وهو ما يحصل عادة في التكتلات التجارية التقليدية التي تكون حمائية بطبيعتها تجاه تجارة الدول خارج التكتل ومنكفئة على ذاتها. أما مقدار المنافسة التي تتعرض لها المنتجات العربية نتيجة لانفتاح تكتلها وليس انغلاقه، فسيكون بالقدر الذي يشجع روح المنافسة لدى المشاريع والصناعات العربية لإعادة هيكلة نفسها وترشيد عملياتها.

٤- تشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي العربي وتحسين الإنتاجية لأن تحرير التجارة من خلال تكتل إقليمي يؤدي إلى خلق للتجارة أي زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في دول التكتل. كما يشجع على تأسيس مشاريع مشتركة تهدف إلى تحسين البنية التحتية وخدمات النقل وأنظمة التوزيع وتطوير الموارد البشرية.

٥- تسهيل اندماج تدريجي وميسر في الاقتصاد العالمي ونظام التجارة الجديد. فتبني كل دولة على حدة لسياسات فتح أبواب التجارة والاستثمار مع بقية العالم على مصراعيها قد تكون مكلفة لاقتصاداتها خصوصاً في الأمدين القصير والمتوسط.

٦- حماية صادرات دول الإسكوا من تخفيض كلفها إلى حد مضر لأجل أن تكون منافسة لسلع الدول الأكثر تقدماً منها بما فيها دول نامية أخرى، في الأسواق العالمية. فتخفيض الكلفة يكون ممكناً في الأمد

---

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل على هذه المشروعات. انظر نشرة الإسكوا المعنونة "الإستعراض السنوي لتطور العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٧" E/ESCWA/GRID/2007/14.

القصير عندما لا يتم احتسابها بها بشكل دقيق. ولكن لا يمكن الضغط على الكلفة بطريقة مصطنعة في الأمد الطويل وإلا تصبح التجارة مضرة بالنمو الاقتصادي وليس معززة له.

٧- الاستفادة من عوامل التقارب الجغرافي وتشابه الأذواق والثقافة المشتركة وتقارب المعايير البيئية والصحية وممارسات الأعمال بين الدول العربية لحماية منتجات دول الإسكوا في أسواقها المحلية.

٨- الاستفادة من حجم السوق العربي الكبير الذي سببه ليس فقط عدد السكان وإنما ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. وهي حالة غير متوفرة في دول نامية أخرى الأمر الذي تجعل أسواق الدول العربية مطمع للدول المتقدمة والنامية على حد سواء لإغراقها بمنتجاتها. ومنذ فترة والدول العربية تشكو من غلق العديد من مصانعها بسبب منافسة السلع الآسيوية لمنتجاتها. أن التغير في حجم السكان وفي الدخل يعني أن الأسواق العربية لا زالت فيها طاقات كامنة غير مستغلة وإذا لم يتم حماية مصالح المنتجين والمستثمرين والعمال من خلال تكتل إقليمي، فإن الدول الأخرى بما فيها دول نامية أكثر تصنيعاً وأكثر تقدماً ستسعى إلى استغلال الأسواق العربية وتعريض مصالح شعوبها كمستهلكين وكمنتجين للخطر.

٩- التقليص من العقبات التي تواجه المنتجات العربية في الأسواق الخارجية وتشمل المعايير البيئية المتشددة ومعايير العمل وبالذات عمالة الأطفال وانخفاض معدلات الأجور كذلك الإعانات بالنسبة للمنتجات التي لها علاقة بالنفط.

١٠- تشجيع نقل التكنولوجيا وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وعلى جذب التكنولوجيا غير المختبرة أكثر مما يجذبها قطر لوحده.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الأمانة التنفيذية للإسكوا أدركت بعد الانتهاء من جولة الأوروغواي وسعي الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إن هذه الدول لا تستطيع الاستفادة من نظام التجارة متعدد الأطراف أو تطوير تجارتها البينية إلا إذا سعت إلى تحسين كفاءة التجارة في ضوء التوصيات التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي عام ١٩٩٨ أعدت دراسة موسعة عن الموضوع وعقدت اجتماعاً دعت إليه كافة دول الإسكوا وشارك فيه خبراء من الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولي وقدمت برنامج عمل متكامل للدول لتطبقه لأجل تسهيل إجراء المعاملات التجارية بينها وبين العالم الخارجي من خلال تحسين أداء كل القطاعات التي تساهم في إنجاز المعاملة التجارية. وهذه القطاعات هي: الممارسات التجارية ومعلومات التجارة والبنوك والتأمين والنقل والاتصالات والجمارك.

وأبدت الإسكوا استعدادها لتقديم المعونة الفنية لهذه الدول والاستعانة بمنظمات دولية أخرى في تطبيقها لبرنامج العمل المقترح. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بعض دول الإسكوا في مجال كفاءة التجارة إلا منها لا زالت تعاني من الكثير من الثغرات التي تعرقل إنجاز المعاملات التجارية بسهولة ويسر. ولا بد لأمانة الإسكوا من معاودة الكرة وتضمن في برامجها للسنوات القادمة أنشطة تساعد الدول الأعضاء على حسن تطبيق كفاءة التجارة.

الجزء الثالث- تقويم موجز لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية على دول منطقة الإسكوا

بدأت الاستثمارات العقارية، والمرتبطة بأصول عقارية مرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة، تعاني من صعوبات بسبب تأخر سداد القروض العقارية الممنوحة برهونات وضمانات غير كافية في بداية ٢٠٠٧؛ وبلغت هذه الصعوبات ذروتها في آب/أغسطس من نفس العام. وتتركز إشكالية الائتمان العقاري في الولايات المتحدة في سوق الرهن العقاري الثانوي، وهو السوق الذي يتعلق بحديثي الاقراض الذين لا يملكون سجلا ائتمانياً لدى البنوك. وبعد أن كان الإقراض في سوق التمويل الثانوية مربحاً لعدة سنوات بسبب أسعار الفائدة المرتفعة وارتفاع أسعار العقارات، سدد التعثر عن السداد وإغلاق الرهونات ضربة كبيرة لصناعة الأقراض في السوق الثانوية ودفع بقيم بعض الأوراق المالية المدعومة بأصول إلى الهبوط ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية؛ وعلى أثرها عرضت العديد من شركات الرهن الأمريكية نفسها للبيع أو أعلنت إفلاسها. وانتقلت أزمة السوق العقارية إلى بقية القطاعات وبالذات القطاع المصرفي الذي ترتبط بعض أنشطته بالقروض العقارية وأدى الأمر إلى انخفاض أرباح بنوك عالمية كبيرة وتسجيل بعضها الآخر لخسائر في حين أفلست أخرى. كما تراجعت قيمة المحافظ والصناديق الاستثمارية وقيمة الأسهم في الأسواق العالمية. وتعرضت صناديق التحوط إلى هزات عنيفة تسببت في خسائر كبيرة للمستثمرين مما سبب تراجع قيمة الأسهم وارتفاع أسعار السندات الحكومية.

وأثرت الأزمة سلباً على سوق العمل مما دفع العديد من الشركات والبنوك الكبيرة إلى التخلي عن أعداد ضخمة من موظفيها وانتقلت آثار ذلك إلى الشركات الأصغر. وتركت الأزمة آثارها أيضاً على حجم التجارة الدولية وعلى تدفقات الاستثمار وعلى معدلات نمو الاقتصاد العالمي تمثلت في ركود الاقتصادات الأكثر تقدماً في العالم وبروز بوادر تدهور متسارع في الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى بما فيها تلك التي حققت أداءً اقتصادياً قوياً. وتوقعت الأمم المتحدة في تقريرها عن "وضعية الاقتصاد العالمي وتوقعاته لعام ٢٠٠٩"، أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة لا تزيد على ١ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل سيناريو أكثر تشاؤماً يكشف عن نسبة نمو سلبي على مستوى العالم ككل وهي المرة الأولى منذ العام ١٩٣٠.

وبسبب أهمية الصادرات النفطية في مجموع صادرات دول الإسكوا خصوصاً الدول الرئيسية المنتجة للنفط وحجم استثماراتها المالية في الأسواق العالمية وتزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنشيط الاقتصادات العربية في السنوات الأخيرة، كان لا بد لدول الإسكوا أن تتأثر سلباً بالأزمة العالمية الحالية. فانكماش الاقتصاد العالمي يؤثر بشكل مباشر على انخفاض حجم الطلب على النفط. كما تسببت الأزمة في وقف المضاربات على النفط فانخفضت أسعاره من أعلى مستوى لها على الإطلاق (١٤٧،٢) دولار للبرميل في تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى حوالي ٣٠ دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأدى هذا الانخفاض السريع وغير المتوقع في أسعار النفط إلى انخفاض إيرادات ميزانيات الدول النفطية مما سبب تباطئاً و/أو توقفاً في العديد من مشاريعها الضخمة في مجالات الاستثمارات العقارية والبنية التحتية والتي أدت بدورها إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي والاستغناء عن العديد من الأيدي العاملة الوافدة.

أما الدول العربية غير النفطية فتأثرت سلباً بتباطؤ الاقتصاد العالمي وانحسار حجم التجارة الدولية لما تسببه من انخفاض في حجم الطلب على صادراتها من السلع والخدمات خصوصاً السياحة التي بدأت تشكل رافداً مهماً لموازين مدفوعاتها من العملات الأجنبية. كما تأثرت سلباً بانحسار تدفق الاستثمارات

الأجنبية المباشرة وتدفق الاستثمارات العربية البينية إلى جانب معاناتها من انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وفي عودة بعضهم مما فاقم من مشكلة البطالة لديها. ولكنها تأثرت إيجاباً بانخفاض أسعار النفط الذي أصبح الارتفاع في أسعاره عبئاً يثقل كاهل الدولة والمواطنين بعد أن توقف الدعم الحكومي لأسعار المحروقات في العديد من الدول العربية. وبعد الارتفاعات الكبيرة التي سجلتها أسعار الأسهم العربية في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ عادت وسجلت هبوطاً كبيراً بعد اندلاع الأزمة العالمية مما أدى إلى خسارة العديد من المستثمرين خصوصاً صغار المستثمرين لمدخراتهم(٤).

مع ذلك تعتبر دول الإسكوا، خصوصاً النفطية الكبيرة منها، أقل تضرراً بالأزمة الاقتصادية الحالية بسبب السيولة المالية العالية التي تتمتع بها وقوة صناديق الثروة السيادية لديها ومحدودية ارتباط مصارفها بأزمة الرهن العقاري. واستجابت دول الخليج للأزمة بحزمة من الحوافز المالية أما الدول الأخرى فكانت أقل قدرة على مواجهة من هذا النوع.

وفي مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن القادة العرب عن عزمهم على العمل لرسم خطة إقليمية لمواجهة الأزمة من خلال العمل المشترك لتوثيق العلاقات العربية والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة وخاصة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما دعا إعلان الكويت الذي صدر عن القمة إلى التعاون لتعزيز قدرات الدول العربية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وللإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الاستقرار المالي العالمي(٥).

---

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٥) تقرير التنمية الإنسانية العربية، للعام ٢٠٠٩.

الجزء الرابع- الإستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعزز من النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة ودور التعاون والتكامل الإقليمي

سبقت الإشارة إلى أن بصمات خمسين عاماً من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بعوائد ثلاث فورات نفطية لا يمكن إغفالها على اقتصادات دول الإسكوا ولو بدرجات متفاوتة. إذ حققت هذه الدول الكثير من الإنجازات في مجال النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات دخل الفرد والصحة والتعليم والبنية التحتية وفي تطوير قطاعات المصارف والشركات والاستثمار العقاري وفي الحد من نسب نمو السكان المرتفع وفي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام. ولكن لم تستطيع أي من هذه الدول تحقيق قفزة نوعية تخرجها من دائرة التخلف إلى دائرة الدول المتقدمة أو حتى الدول الصناعية الناشئة، كما حصل في بلدان عديدة. فالدانمرك على سبيل المثال كانت قبل مائة عام دولة زراعية فقيرة ومتخلفة ومثقلة بالديون وأصبحت اليوم خامس أقوى اقتصاد في الإتحاد الأوروبي. كما قلصت البرازيل من درجة اعتمادها على صادرات القهوة في ستينيات القرن الماضي بنسبة ٦٥ في المائة من مجموع صادراتها إلى ٥ في المائة فقط حالياً من خلال بناء قاعدة صناعية قوية ومتنوعة حولتها إلى واحدة من ثلاث قوى صناعية ناشئة في العالم هي الصين والهند والبرازيل. بينما لا زالت دول الإسكوا تعتمد على صادرات سلع محدودة خصوصاً النفط والمنتجات النفطية مما يجعلها عرضة لكل الصدمات الخارجية التي تحدث في العالم بالإضافة إلى تزايد اعتمادها على الاستيراد لإشباع حاجاتها الاستهلاكية والاستثمارية. كما سبب تزايد اعتمادها على النفط والقطاعات المرتبطة به إلى إهمال الزراعة والتصنيع باستثناء الصناعات المرتبطة بالنفط. ولا زال الريف مفصولاً عن المدن الكبيرة والعاصمة بفروقات كبيرة لم تستطع مناهج التنمية غير المتوازنة جغرافياً من ردمها لحد الوقت الحاضر. لذلك فإن أية محاولة لاقتراح استراتيجيات وسياسات وبرامج تعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة في المستقبل يجب أن تكون مختلفة عما انتهجته هذه الدول في السابق. ومن أهم ما يمكن اقتراحه في هذا الصدد ما يلي:

١- التخلي عن سياسة تضمين خطط التنمية لأهداف عديدة وانتهاج مبدأ الأولويات؛ وتجنب لغة العموميات في وضع هذه الأهداف. فلا يصح أن تبقى الدولة تستعمل عبارات مطلقة في توصيف أهدافها مثل تعميم التعليم الإلزامي وتشجيع التعليم الثانوي والمتوسط والتعليم الجامعي والدراسات العليا ومحو الأمية والتعليم المهني. لأن كل نوع من أنواع التعليم له خصوصياته ومردوداته وكلفته. فإذا أرادت الدولة تعميم التعليم الإلزامي فلا بد لها أن تضحي بأنواع أخرى من التعليم. وإذا كان هدفها ربط مردود التعليم بزيادة دخل الفرد وخفض مستوى الفقر فعليها أن تختار أنواع التعليم الأكثر ارتباطاً بتوليد الدخل خلال فترة زمنية محدودة. فبعض أنواع التعليم مكلفة أكثر من غيرها وفترة حضانتها طويلة الأمد بحيث لا تكفي إمكانية الدولة المادية من الإنفاق عليه السنوات طويلة بانتظار المردود. بينما هناك أنواع من التعليم أقرب مردوداً وترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الدخل وتقليص الفقر وينطبق نفس المثال على أهداف أخرى.

٢- الاهتمام بالتنمية الإقليمية أو التوزيع الجغرافي للتنمية. فلا تقدم اقتصادي أو اجتماعي يمكن تحقيقه إذا ظلت جهود التنمية محصورة بالعاصمة والمدن الكبيرة. فالفروقات الشاسعة بين الريف والمدينة والتي نجدها في أغلب دول الإسكوا، باستثناء بعض الدول الخليجية بسبب صغر المساحات وانخفاض عدد السكان، لها نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن الاستمرار بتجاهلها، أقلها استمرار الهجرة من الريف إلى المدن. ويمكن أن يتم التوزيع الجغرافي لأهداف التنمية والإنفاق عليها على أساس نسبة السكان إلى المجموع. وهذا المنهج بحد ذاته يشجع الأفراد على البقاء في مدنهم وقراهم للحصول على نسبة أكبر من نفقات التنمية؛

٣- إعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعي. فالعديد من دول الإسكوا بما فيها دولة نفطية كبيرة مثل العراق هي دول زراعية بالدرجة الأولى. وأدى إهمال القطاع الزراعي فيها إلى زيادة الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية وبالتالي تعريض أمنها الغذائي للخطر واستمرار فصل الريف عن المدينة. وقد لوحظ عندما ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الزراعية في عام ٢٠٠٨. كيف سعت العديد من الدول المنتجة إلى تقييد صادراتها خوفاً من شحة العرض وقررت سد حاجاتها المحلية أولاً. كما سعت العديد من الدول الخليجية إلى شراء و/أو استئجار أراضي في دول مثل الباكستان والفلبين وتايلند وأفريقيا لضمان أمنها الغذائي بينما تستطيع دول أعضاء في الإسكوا مع بعض الاستثمارات ان تقوم بهذا الدور بسهولة.

٤- السعي بجدية إلى إشراك القطاع الخاص بكل أطيافه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على مكاسبها بحيث لا تكون المشاركة مقتصرة على قطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني وإنما على مستوى الفرد العادي والشباب والمرأة وطلاب المدارس من خلال رفع مستوى الوعي والتعريف بالوسائل التي تستطيع بها كل فئة المساهمة في العملية التنموية؛

٥- تعزيز دور البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي في حل مشاكل القرية والقضاء والمدينة وتوصيل احتياجاتهم إلى الجهات المسؤولة.

٦- التركيز على التعليم المهني والتدريب كأكثر أنواع التعليم ارتباطاً بتوليد الدخل ومحاربة البطالة وتقليص الفقر؛ ليس فقط من خلال الانخراط في دراسات منتظمة وإنما من خلال تنظيم دورات تدريبية في الموقع يتراوح أمدها بين ستة أشهر وسنة. يتم فيها تدريب العاملين على كيفية تحسين أساليب الإنتاج واستخدام أدوات إنتاج أكثر تطوراً مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الدخل. وتشمل قطاعات صيد الأسماك والزراعة وتربية الحيوانات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٧- عدم الانجرار وراء الدعوات التي تنادي بضرورة تقديم التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية أو ما يعرف بالتنمية الاجتماعية أولاً. فالأخيرة حتى لو تم تحقيقها أولاً لا يمكن لها أن تستمر أو تعطي ثمارها بدون وجود مصادر دخل مستدامة. وقد أثبتت تجارب دول عديدة أن ارتفاع مستويات دخل الفرد تدفعه إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة. إن تبني أسلوب التوزيع الجغرافي للتنمية والتركيز على التعليم المهني والتدريب وتعزيز مساهمة القطاع الخاص بكافة أطيافه في عملية التنمية يستطيع أن يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات بعد اجتماعي كبير من دون الإضرار بأي منهما على حساب الأخرى.

٨- تبنى التكامل الاقتصادي العربي بكافه مناهجه: التجارة والتكامل القطاعي كإستراتيجية لا بديل عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. فعلى مدى أكثر من خمسين عاماً استخدمت الدعوة إلى التكتل الاقتصادي العربي لأسباب سياسة لذلك لم تعط تلك الدعوة ثمارها المرجوة. أما في الوقت الحاضر فلم يعد التكامل الاقتصادي العربي ترفاً سياسياً وإنما ضرورة حتمية سواء استمر نظام حرية التجارة متعدد الأطراف أو انهار تحت مطرقة الأزمة الاقتصادية الحالية وتزايد دعوات الحمائية لينتهي العالم إلى مجموعة تكتلات اقتصادية وتجارية.

٩- رفع كفاءة التجارة العربية على مستوى قطري وإقليمي لتعزيز منهج التجارة في التكامل الاقتصادي كذلك لتيسير عملية التكامل الصناعي والزراعي على مستوى الدول العربية.

الجزء الخامس- دور الإسكوا في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المقترحة لتعزيز قدرات النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء وفي مساندة جهود التعاون والتكامل الإقليمي

كجهة استشارية دولية ذات بعد إقليمي، تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالعديد من الأنشطة كإعداد الدراسات والمسوحات وعقد الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل بالإضافة إلى برنامج خاص بتقديم المعونة الفنية في تخصصات مختلفة، لمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مواكبة التطورات الدولية المستجدة في مجال التجارة وتكنولوجيا المعلومات والمحافظة على البيئة وتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بأنشطة الإسكوا خصوصاً في مجالات تمويل التنمية والسكان وتمكين المرأة وتقليص البطالة والمحافظة على البيئة والطاقة وتقليص مستويات الفقر.

وترغب الإسكوا دائماً بتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للدول الأعضاء بناء على تشاور معها يسبق تحضير الإسكوا لخطط وبرامج أنشطتها. كما أخذت الإسكوا عنصر المبادرة في مجالات التكامل القطاعي خصوصاً النقل وكفاءة التجارة. ويمكن للإسكوا أن تعزز من دورها في مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق السياسات المقترحة آنفاً من خلال التأكيد في برامج عملها للسنوات القادمة على ما يلي:

١- الاستمرار في تشجيع منهج التكامل القطاعي خصوصاً في مجالات النقل التي ابتدأتها ونجحت بها والطاقة؛ وأخذ المبادرة لتشجيع الدول الأعضاء على البدء بالتكامل الصناعي والزراعي.

٢- إعادة الاهتمام بتحقيق كفاءة التجارة في الدول الأعضاء. وهو موضوع ابتدأته الإسكوا في المنطقة ولديها القدرات الفنية على مواصلة العمل به. فبدون تحقيق كفاءة التجارة ضمن إطار سياسات وإصلاحات متناسقة ومتكاملة لا يمكن تحفيز التجارة العربية البينية أو التجارة العربية الخارجية عدا النفط إلى المستويات التي تطمح إليها هذه الدول.

٣- تقديم الاستشارات اللازمة للدول الأعضاء في مجال تطبيق استراتيجية التنمية المتوازنة جغرافياً.

٤- زيادة اهتمام الإسكوا بأنشطة التدريب ونشر الوعي ليس فقط على مستوى التخصصات الاعتيادية التي تمارسها وإنما في تدريب الدول على كيفية وضع الخطط والإستراتيجيات الشاملة والمرنة للتعامل مع عالم ملئ بالتغير والمفاجئات.

٥- تكثيف التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والمؤسسات الدولية ذات البعد الإقليمي في تحقيق التكامل العربي القطاعي وفي تعزيز التجارة العربية البينية.

٦- دراسة تجارب اللجان الإقليمية الأخرى (وكلها أكبر من الإسكوا وأقدم منها) في الأساليب التي اتبعتها لمساعدة الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي واقتباس ما لا يلائم احتياجات المنطقة.